

أزمة سياسية في مالي يتحينها الجهاديون

ورفضت المعارضة المالية الأحد التنازلات التي قدمها كيتا بهدف حل الأزمة السياسية وقالت إنها لن تقبل بغير تنحيه عن الحكم. وأعلن كيتا في كلمة السبت حل المحكمة الدستورية وأنه يتجه إلى العمل بتوصيات قدمتها الشهر الماضي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شملت إعادة جانب من الانتخابات التشريعية التي أجريت في مارس. وقال متحدث باسم تحالف المعارضة نوهوم توجو إن التحالف يرفض الاقتراح، مؤكداً "لن نقبل هذا الهراء، نطالب باستقالته بوضوح". ويضم التحالف زعماء سياسيين ودينين وقادة منظمات أهلية.

وواجه كيتا الذي فاز بغرة ثانية عام 2018 غضبا عاما لفشله في مواجهة مشاكل البلاد الأمنية والاقتصادية على حد تعبير المعارضة.

المعارضة المالية متمسكة بتنحي الرئيس إبراهيم أوبكر كيتا رغم التنازلات التي قدمها لحل الأزمة السياسية وقف الاحتجاجات

واشتعلت موجة الاحتجاجات بعد نزاع على نتائج الانتخابات، حيث الغت المحكمة التي اقترح كيتا حلها نتائج أولية للانتخابات وقضت بأحقية حزب الرئيس في مقاعد إضافية في البرلمان.

ويجبر المحتجون عن استيائهم من العبد من الأمور في واحدة من أخطر دول العالم، من تدهور الوضع الأمني إلى عجز السلطات عن وقف العنف في البلاد والركود الاقتصادي وفشل خدمات الدولة والفساد في عدد من المؤسسات.

وبدأت الحركة الاحتجاجية الجمعة، مرحلة "العصيان المدني"، بعد استيائها من ردود الرئيس المتتالية على المطالب الأساسية المتمثلة في حل البرلمان وإقالة قضاة المحكمة الدستورية وتشكيل حكومة جديدة إضافة إلى تنحي الرئيس. وتؤكد الحركة أنها سلمية وتتهم السلطة بالجور إلى العنف.

ولقي أربعة أشخاص حتفهم في العاصمة بامكو خلال المظاهرات قالت الحكومة إن المحتجين احتلوا خلالها البرلمان وهيئة البث الوطنية. وعزّز المبعوث الأميركي الخاص إلى منطقة الساحل بيتي فام على مواقع التواصل الاجتماعي قائلاً إن "حوادث بامكو تثير اللقلق"، مضيفاً أن "أي تغيير حكومي خارج اطر الدستور غير وارد".

بامكو - تشهد مالي أسوأ اضطرابات مدنية منذ عقود غداة خروج مظاهرات عارمة مطالبة برحيل الرئيس إبراهيم أوبكر كيتا، وهو مطلب واجهته قوات الأمن المالية باعتداءات مميتة على المتظاهرين وحملة اعتقالات واسعة طالت قادة المعارضة.

ويثير التصعيد الحالي قلق حلفاء مالي الأفارقة والأوروبيين الذين يخشون وجود عنصر آخر مزعج للاستقرار في بلد يواجه الجهاديين وسلسلة من التحديات الرئيسية، وسط منطقة غير مستقرة. وادانت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الاثنين، لجوء حكومة مالي إلى استخدام القوة المميتة خلال احتجاجات طالب رئيس البلاد بالاستقالة، ودعت السلطات لإطلاق سراح زعماء المعارضة المعتقلين. وشهد الجمعة الماضية أحدث مظاهرة حاشدة تعتبر الثالثة منذ بدء الاحتجاجات في أوائل يونيو، قبل أن تتحول إلى العنف، حيث أطلق رجال الشرطة الرصاص في اتجاه المتظاهرين الذين احتل بعضهم مباني حكومية في العاصمة بامكو.

ويطالب المتظاهرون كيتا بالاستقالة لإخفاقه في إخمد العنف الذي تنكبه الجماعات المتشددة والمليشيات العرقية، إلى جانب النزاع حول نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في مارس.

وأقرت الحكومة بأن أربعة أشخاص لقوا حتفهم الجمعة، وقالت المعارضة إن الشرطة قتلت ثمانية آخرين على الأقل خلال مسيرات احتجاجية أصغر حجماً خرجت السبت، حيث القي القبض على العديد من زعماء تحالف أم.آر.أف.بي الذي يقود الاحتجاجات.

وفي بيان نشر في وقت متأخر الأحد، قالت بعثة الأمم المتحدة في مالي إن الأطراف المكونة من الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" إلى جانب الاتحاد الأوروبي انتقدت أعمال التخريب التي قام بها المتظاهرون، إلا أنها وجهت أعنف انتقاداتها إلى السلطات، وتتحوف القوى الإقليمية والدولية من أن يؤدي العنف السياسي في مالي إلى تقويض حملاتها العسكرية التي تستهدف المتشددون في منطقة الساحل بغرب أفريقيا أين يتمركز ما يربو على 13 ألف جندي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي.

وقال البيان إن المنظمات "تستنكر استخدام القوة المميتة في سياق الحفاظ على النظام العام، وتدعو كل الأطراف المعنية إلى ضبط النفس". وأكد البيان على ضرورة إطلاق سراح الزعماء في تحالف "أم.آر.أف.بي" الذين جرى اعتقالهم خلال مطلع الأسبوع "لخلق جو ملائم للحوار السياسي".

المهاجرون ورقة ابتزاز تركية تؤرق أوروبا

فرنسا تقود ضغوطا لبلورة موقف أوروبي موحد في مواجهة تركيا



الانقسام الأوروبي بشأن الهجرة يخدم تركيا

ومنذ أيام، أعربت الجمعية البرلمانية لمقرري مجلس أوروبا على لسان أعضاء فيها، عن بالغ قلقها بشأن قضية بويوكادا المعروفة باسم "إسطنبول 10" التي انتهت بإدانة عدد من النشطاء الحقوقيين. وقال الكسندرا لويس، المقرر الخاص بحقوق الإنسان، إن "هذه الإدانات بتخريف مخاوف جديّة بشأن عمل القضاء واحترام سيادة القانون في تركيا". وحثّ المجلس "السلطات التركية على مراجعة التشريعات، وخاصة قانون مكافحة الإرهاب، وتغيير الممارسات القضائية لضمان ممارسة حرية التعبير والتجمع".

وترفض تركيا هذه الاتهامات وتندد بعدم وفاء الاتحاد الأوروبي بوعوده، معتبرة أنه عاجز عن الالتزام باتفاق تم التوصل إليه عام 2016 ونص على إعفاء الأتراك من تأشيرات الدخول الأوروبية لقاء ضبط أقرة حركة الهجرة.

ووجه وزير الخارجية التركي تحذيرا إلى بويريل خلال لقائهما، فأخذ على الاتحاد الأوروبي رطله مسالة الهجرة بالتوتر في شرق المتوسط، وحثر بأنه إذا لم يتم تحقيق تقدم في المحادثات فإن تركيا ستستمر بعدم وقف الراغبين بالتوجه" إلى أوروبا.

وتنظر ألمانيا بجديّة بالغة إلى هذا التهديد، فاستشارة أنجيلا ميركل عازمة على نقادي أزمة مهاجرين جديدة خلال توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي لنصف السنة الجارية. ويشير شهود عيان ومجموعات حقوقية إلى أن الصين اعتقلت أكثر من مليون من الأويغور وغيرهم من أفراد الأقلية المسلمة في شينغيانغ في إطار حملة واسعة النطاق لإجبار الأقليات على التجانس مع الغالبية المنتمية للأثنية الهان. وأفاد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة تتحرك ضد "انتهاكات مروعة ومنهجية" في المنطقة الغربية تشمل العمالة القسرية وعمليات اعتقال واسعة النطاق وتحديد نسل قسري. وقال بومبيو "لن نقف مكتوفة الأيدي بينما يقوم الحزب الشيوعي الصيني بانتهاك حقوق الإنسان التي تستهدف

لنا من الإقرار بأن الأمر يسير في الاتجاه الخاطئ". وتخيّم خلافات كبيرة بين تركيا وشركائها في الاتحاد الأوروبي، فأنقرة تقدم دعماً عسكرياً لحكومة الوفاق في ليبيا وحلفائها الإسلاميين، وهي متهمّة بانتهاك حظر الأمم المتحدة على تسليم أسلحة لهذا البلد.

وتقاتل تركيا في سوريا القوات الكردية، الحليفة الأساسية للتحالف الدولي الذي تشارك فيه العديد من دول الاتحاد الأوروبي في قتاله ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وتقوم أنقرة أيضا بعمليات تنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية البحرية التابعة لقرص الرومية، يعتبرها الاتحاد الأوروبي غير شرعية وحملته على فرض عقوبات على مواطنين تركيين. وعلى الصعيد الداخلي، فإن الرئيس رجب طيب أردوغان متهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في بلاده. كما أثار قراره تحويل كاتدرائية أيا صوفيا السابغة في إسطنبول إلى مسجد موجة انتقادات في العالم ولاسيما في اليونان. وعلق أسلبورن قائلاً "هذا القرار هجوم على الحضارة"، مضيفاً "اعتقد أن تركيا بهذه الخطوة الغت نوعاً ما تقاربها مع الاتحاد الأوروبي". وتواجه تركيا أزمة عميقة في حقوق الإنسان، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016، مع تآكل ديمقراطية لإطار سيادة القانون والديمقراطية.

يستند الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بورقة فتح حدود بلاده أمام المهاجرين في ابتزاز دول الاتحاد الأوروبي كلما ضاق هامش المناورة عليه وانتقدت دول التكتل سياساته التوسعية في المنطقة. ولوضع حد للاستفزازات التركية تقود فرنسا ضغوطا داخل الاتحاد الأوروبي لبلورة موقف أوروبي موحد في مواجهة الابتزاز التركي.

بروكسل - أبدى الاتحاد الأوروبي الإثنين قلقه واستياءه حيال سلوك تركيا في شرق البحر المتوسط والانتهاكات لحقوق الإنسان في هذا البلد، غير أن تلويح أنقرة بورقة المهاجرين يمنعه من اتخاذ أي تدابير.

وقال وزير الخارجية الأوروبية جوزيب بوريل "علاقاتنا مع تركيا ليست جيدة في الوقت الحاضر وسيشكّل ذلك أبرز نقطة على جدول الأعمال"، وذلك قبل أن يترأس اجتماعا لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي هو الأول الذي يعقد في بروكسل منذ أربعة أشهر.

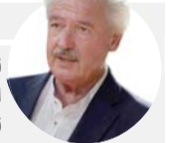
وزار بوريل أنقرة قبل أسبوع وأجرى محادثات صعبة مع وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو.

وقالت وزيرة الخارجية السويدية آن ليندي "ما يجري في تركيا مقلق"، فيما أوضحت نظيرتها الإسبانية أرنانشا غونزاليس ليا "تلاحظ سلسلة تحركات من جانب تركيا تستدعي مناقشة حول طريقة تعاملنا معها".

وطالبت فرنسا التي يخيم توتر على علاقاتها مع تركيا بمحادثات داخل الاتحاد الأوروبي بهدف "توضيح" الموقف الواجب اعتماده حيال تركيا.

جان أسلبورن

تركيا تسير في الاتجاه الخاطئ كي تصبح بلداً أوروبياً



وتحظى باريس بتأييد بعض الدول. فوزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن لم يخف خيبة أمه حيال أنقرة، وهو الذي شارك في 2004 في الاجتماع الذي منح خلاله الاتحاد الأوروبي وضع الدولة المرشحة لتركيا.

وقال أسلبورن لصدى وصوله إلى بروكسل "كانت لديّ آمال كبرى قبل 15 أو 16 عاماً بأن تصبح تركيا بلداً أوروبياً، بلداً إسلامياً كبيراً يدفع الديمقراطية إلى الأمام. للأسف، لا بد

المسلمون الأويغور ملف توتر متصاعد بين بكين وواشنطن

تايوان تبدأ مناورات عسكرية تحسباً لاستفزازات صينية

واعترضت مقاتلات تايوانية من طراز أف-16 بالكون السبت بعض المقاتلات الصينية من طراز اتش-6 قبالة ساحل شرق تايوان.

والأسبوع الماضي، وافقت وزارة الخارجية الأميركية على برنامج بقيمة 620 مليون دولار يسهم بإعادة تأهيل وتحديث صواريخ "باتريوت باك 3" التي تتمتع بقدرات متطورة لصالح تايوان، حيث رحبت تايبيه بالخطوة فيما اعتبرتها بكين استفزازية.

وأثار فرض الصين قانوناً صارماً للأمن القومي في هونغ كونغ قلقاً متزايداً في تايوان خشية أن تنتقل بكين بعد ذلك إلى السعي للسيطرة على الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي.

وانفصلت تايوان عن الصين في 1949 بعد أن خسرت القوى القومية حرباً أهلية أمام الشيوعيين بزعامة ماو تسي تونغ، ما أدى إلى فرار القوميين إلى الجزيرة التي تعهدت بكين بالسيطرة عليها، بالقوة إن اضطر الأمر.

تايبيه - بدأت تايوان الاثنين مناورات عسكرية، من المقرر أن تستمر أسبوعاً، وتشمل مناورات بالخبرة الحية لمحاكاة مواجهة هجمات غازية.

وتأتي هذه المناورات في ظل توترات بشأن تحركات صينية، تشمل فرض قانون الأمن القومي في هونغ كونغ وسلسلة من الخروقات العسكرية للمجال الجوي التايواني. ويشمل تدريب المحاكاة الدفاعي القوات البرية والجوية والبحرية، حيث سيتم محاكاة محاولة إنزال من جانب عدو على ساحل منطقة جيلانان في مدينة تاشونغ الخميس المقبل.

وتشرف الرئيسة تساي إن وين شخصياً على المناورات، التي تهدف لإظهار العمليات التي تقوم بها بعض من الكتل التي تم تشكيلها حديثاً في تايوان.

وسوف تجري القوات أول اختبار لطوربيد منذ عام 2007 وسوف تقوم إحدى أقدم الغواصات المصنوعة في هولندا بإطلاق طوربيد مصنوع في ألمانيا على فرقاطة.

الأويغور وعرقية الكازاخ وأعضاء الأقليات الأخرى في شينغيانغ". وبينما ترفض بكين الاتهامات إلا أنها تقر بأنها ترسل الأويغور إلى "مراكز تعليم مهني" ليتعلموا لغة الماندرين ومهارات وظيفية في محاولة لإبعادهم عن الإرهاب والنزعات الانفصالية بعد سلسلة أعمال عنف دامية في المنطقة.

وشهدت هذه المنطقة شبه الصحراوية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 25 مليون نسمة منذ فترة طويلة هجمات نسبتها بكين إلى الانفصاليين أو الإسلاميين، حيث تمّكّن الصين منذ سنوات سيطرتها على المنطقة.

وتقول واشنطن ومنظمات دولية لحقوق الإنسان إن أكثر من مليون مسلم أكرههم من الأويغور، محتجزون أو تم اعتقالهم في شينغيانغ.

وفي وقت سابق أصدر 78 عضواً في الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي أصداً رسالة تحض إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على التفكير في تصنيف ممارسات الصين على أنها إبادة جماعية.

وكتبوا الرسالة بعدما أفاذ باحث ألماني يدعى أدريان زينز أن الصين منعت قسراً نساء الأويغور وغيرهم من الأقليات من الإنجاب.

وجاء في الرسالة "تستدعي الأدلة على وجود عنف بحق نساء الأويغور والجهود القسرية لمنع نمو سكان الأويغور في شينغيانغ قيادة أميركية قوية وتحركاً دولياً".

ويشير شهود عيان ومجموعات حقوقية إلى أن الصين اعتقلت أكثر من مليون من الأويغور وغيرهم من أفراد الأقلية المسلمة في شينغيانغ في إطار حملة واسعة النطاق لإجبار الأقليات على التجانس مع الغالبية المنتمية للأثنية الهان. وأفاد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة تتحرك ضد "انتهاكات مروعة ومنهجية" في المنطقة الغربية تشمل العمالة القسرية وعمليات اعتقال واسعة النطاق وتحديد نسل قسري.

وقال بومبيو "لن نقف مكتوفة الأيدي بينما يقوم الحزب الشيوعي الصيني بانتهاك حقوق الإنسان التي تستهدف الأقليات". وقالت شونينغ "تحض الولايات المتحدة على التراجع فوراً عن قرارها الخاطئ والتوقف عن التصريحات والخطوات التي تعد تدخلاً في شؤون الصين الداخلية وتضر بالمصالح الصينية"، مؤكدة أن الصين "سترد بشكل إضافي بناء على تطور الوضع". وتستهدف عقوبات بكين كذلك اللجنة التنفيذية التابعة للكونغرس بشأن الصين والتي تتولى مهمة مراقبة وضع حقوق الإنسان في البلد الآسيوي.



الصين تكتم أنفاس الأويغور

بكين - أعلنت الصين الإثنين فرض عقوبات على ثلاثة من كبار النواب الجمهوريين الأميركيين ودبلوماسي، في إطار خلاف متصاعد بين البلدين بشأن منطقة شينغيانغ.

واستهدفت الخطوة بعض أبرز الشخصيات المعارضة للصين على غرار كل من السناتورين ماركو روبيو وتيد كروز وعضو الكونغرس كريس سميث، إضافة إلى سفير الحريات الدينية بوزارة الخارجية الأميركية سام براونباك.

وأعلن عن "العقوبات المماثلة" التي لم يتم تنفيذها بعد أيام على قرار الولايات المتحدة حظر منح التأشيرات لعدد من المسؤولين الصينيين وتجميد أصول تابعة لهم على خلفية الانتهاكات في منطقة شينغيانغ في غرب البلاد، حيث تشمل العقوبات الأميركية سكرتير الحزب الشيوعي في منطقة شينغيانغ تشين كوانغبو، مهندس سياسات بكين الأمنية تجاه الأقليات.

وتشعر الصين بالارتياح لتوقف الاعتداءات منذ وصول كوانغبو إلى السلطة وفرض مراقبة في كل مكان، من تدقيق في الهويات إلى كاميرات للتعرف على الوجوه وحواجز للشرطة.

وقال وزير الخزانة الأميركية ستيفن منوشين في بيان إن "الولايات المتحدة ملتزمة باستخدام كامل صلاحياتها المالية لحاسبة منتهكي حقوق الإنسان في شينغيانغ، وفي جميع أنحاء العالم".